

مقتل 157 مسلحاً في العراق وإحباط محاولة الهجوم على قاعدة سبايكر

رئاسة إقليم كردستان: المالكي فقد توازنه وعليه أن يتنحى



يشيعون شهيداً من المتطوعين

اشتعلت حرب كلامية من العيار الثقيل، أمس، بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، حيث اتهم الأول الثاني باستخدام «لغة التقسيم بشكل يومي من دون حياة» ويأن أربيل باتت «مقرالداعش والبعث»، فيما كان بارزاني أكد أن التقسيم «تتحمله القوى والحكام الذين يكرسون نهج تزييق المجتمع على أساس طائفي ومذهبي، ويقتولون المواطنين أو يقصونه على الهوية».

وأمس رأى متحدث باسم رئيس إقليم كردستان العراق أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «أصيب بالهستيريا وفقد توازنه، وعليه أن يتنحى»، وذلك بعد اتهام المالكي الاقليم بايواء «جهاديين». وقال المتحدث أميد صباح في بيان نشر على موقع رئاسة كردستان على الإنترنت «سعدنا المالكي يكيل الاتهامات الباطلة لمدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان». وعندما ندق في آقواله نستنتج أن الرجل قد أصيب بالهستيريا فعلاً وقد توازنه». وأضاف صباح أن المالكي «يحاول بكل ما أمكن تبرير أخطائه وفشله والقاء مسؤولية الفشل على الآخرين»، متابعاً «هنا لا بد لنا أن نذكر له أنه لشرف كبير للشعب الكرديستاني أن تكون أربيل ملاذ كل الظالمين، بمن فيهم هو بالذات عندما هرب من الدكتاتورية، وهي ملاذ جميع الذين يهربون الآن من دكتاتوريته».

وشدد بيان رئاسة كردستان على أن «أربيل ليست مكاناً لداعش وأمناء داعش، وأن مكان الداعشيين عندك أنت حينما سلمت أرض العراق ومعدات ستة فرق عسكرية إلى داعش». وأضاف البيان متهماً المالكي «أنت الذي لملت جنرالات البعث حوك ولم يصمدوا ساعة واحدة، ولا ندري كيف وبأي وجه تاتي وتتهم الآن وتحدث من على شاشات التلفزيون».

تجديد الثقة بالمالكي

ودعا البيان المالكي إلى «الاعتذار للشعب العراقي وترك الكرسي، لأنه دمرت البلاد ومن يدمر البلاد لا يبعثه

وكان ائتلاف دولة القانون قدجد أول من أمس، تمسكه بترشيح نوري المالكي «كمرشح وحيد» لرئاسة الحكومة العراقية المقبلة، مؤكداً عدم وجود أي مرشح آخر يدلا عنه. وقال النائب عن الائتلاف خالد الأسدي في حديث له السومرية نيوز، إن «الحوارات بين أطراف التحالف الوطني لا تزال مستمرة لاختيار أحد مرشحي رئاسة الوزراء»، مشيراً إلى أن «اجتماع قيادات التحالف تعقد برئاسة ابراهيم الجعفري».

وأضاف الأسدي: «أن دولة القانون لا زال متمسكا برئيس الوزراء نوري المالكي كمرشح لرئاسة الحكومة المقبلة وليس لديه مرشح بديلأ عنه»، مؤكداً أن «المالكي مرشحاً الوحيد لرئاسة الوزراء».

وكان المالكي، أعلن في الرابع من تموز الجاري، أنه لن يتنازل أبداً عن منصب رئيس الوزراء أخلاصاً لأصوات الناخبين، فيما أكد أن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه هو الكتلة الأكبر.

عمليات الجزيرة والبادية

أكد المتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق قاسم عطا، أمس، مقتل نحو 157 مسلحاً في مختلف قواع العمليات خلال 28 ساعة الماضية.

وقال عطا خلال مؤتمر صحافي عقده، في بغداد: «إن القطعات العسكرية بمساندة طيران الجيش وأبناء العشرات تكمنوا من قتل 47 مسلحاً وحرقت 14 عجلة تابعة لهم في محافظة صلاح الدين»، مشيراً إلى أن «القوات الأمنية مسيطرة حالياً على مداخل ومخارج مدينة تكريت وتقوم بهجمات داخل المدينة».

وأضاف: «أن العمليات الأمنية أسرفت أيضاً عن مقتل 39 مسلحاً وحرقت سبع عجلات تابعة لهم فضلاً عن تفكيك 11 عوة بمنقلّة الصور في محافظة ديالى»، مبيّناً أن «محافظة بابل شهدت هي الأخرى عمليات نوعية أدت إلى مقتل 25 مسلحاً وتدمير 10 عجلات في ناحية جرف الصخر شمالي المحافظة».

وتابع عطا أن «القوات الأمنية قتلت 46 مسلحاً وحرقت عشرات العربات المحملة بالمسلحين في قاطع عمليات الأنبار»، لافتاً إلى أن «عمليات الجزيرة والبادية تمكنت من حرق عجلة في تقاطع الصكرة شرق قضاء عنة».

كما أعلن عطا، عن إحباط محاولة للهجوم على قاعدة سبايكر في محافظة صلاح الدين خلال 48 ساعة الماضية وقتل جميع المهاجمين إلى أن «القوات الأمنية مسيطرة حالياً على مداخل ومخارج مدينة تكريت وتقوم بهجمات داخل المدينة».

ويشهد العراق وضعاً أمنياً استثنائياً منذ إعلان حالة الطوارئ في (10 حزيران 2014)، حيث تتواصل العمليات العسكرية الأمنية لطرد تنظيم «داعش»، من المناطق التي ينتشر فيها في محافظات نينوى وصلاح الدين، بينما تستمر العمليات العسكرية في الأنبار لمواجهة التنظيم.



«دولة القانون» تجدد الثقة بالمالكي

اتجاهات

طاغوت داعش ويهوه

نظام مارديني

من جديد غرزة تحت مرمى النيران والقتل والتدمير، مثلما سورية والعراق تحت حدّ السيف والذبح، فبين جرائم اليهود في فلسطين المحتلة، وجرائم داعش ضد أبناء شعبنا في كل من سورية والعراق، وحدة إرهاب وإجرام.

وفي وقت يمارس داعش وأخواته، الذبح باسم الله ويتغلبه خليجية وقمة وهاجرة، يستمر أبناء يهوه بهلوساتهم في الوعد الخرافي، مدعومين من المجتمع الدولي «الإنساني» بأن كيان العدو إنما يدافع عن نفسه أمام «إرهاب» المنظمات الفلسطينية، وإلا ما معنى هذا الصمت عن مذابح داعش وأخواته في كل من سورية والعراق، وجرائم الاحتلال في فلسطين الغالية؟

هذه الحرب الجديدة في فلسطين الحبيبة، لا تشكل رداً على فعل، كما تدعي حكومة العدو الإرهابية، بل هي جزء من عدوان شامل بدأ منذ أربعينيات القرن الماضي ضد فلسطين من النهر إلى البحر، وما هي في عدوانها الشامل والجديد، الذي بدأ ضد الضفة الغربية، عندما استباحات قوات الاحتلال بذريعة اختفاء ثلاثة مستوطنين ادعت أنهم خطفوا، وتوسعت في هجمتها المسعورة ضد قطاع غزة، متجاوزة كل ما له علاقة بحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي توفر الحماية للمدنيين إبان الحروب وتحت الاحتلال.

وعلى رغم همجية الاحتلال ووحشية نيرانه العمياء، إلا أن الحرب الجديدة تظهر مدى قلق هذا الكيان الاستيطاني من تداعيات ما يحدث في المنطقة والعالم من تطورات وتبدلات في موازين القوى الإقليمية والدولية، وتريد توجيه رسائل دفاعية أكثر منها هجومية... فالحرب على قطاع غزة هي جزء من حرب على شعبنا في فلسطين لكسر إرادته ومحاولة إجباره على مزيد من التنازلات.

كل ذلك والعالم بدوله ومنظّماته «الديمقراطية» و«الإنسانية»، يغط في نوم عميق وتجاهل مقيت، إذ لم نسع أي رد فعل يمكن أن يؤثر في مجرى الأحداث نحو وقف الجزرة اليهودية في قطاع غزة، وردود القول (لا الفعل) الباهتة من شأنها تشجيع الاحتلال على مزيد من الفظائع، بل ومنحه تأييداً ضمئياً للاستمرار في سلوكه الوحشي.

هذا عدوان يستهدف شعبنا الفلسطيني بكامله، وليس حركة أو فصلاً بعينه، ويتطلب من كل القوى الفلسطينية أن تتوحد على المستويين السياسي والميداني اليوم، وليس غداً. فهذه هي اللحظة التي يجب أن تكون فاصلة بين مرحلة الخلافات الترفية والرؤى الضيقة، وبين ما يلزم تحقيقه في سياق الوطنية الفلسطينية، لمواجهة حرب عدوانية كهذه، وأن تبدأ السلطة الفلسطينية خطوات عملية لقطع حوارها العقيم مع الاحتلال، وأن تتحرك لإطلاق القوى المقاومة من جهة، ولوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، من خلال الأمم المتحدة وكل المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية الداعمة لحقوقنا، من أجل وقف همجية الاحتلال وإنهاء العدوان.

شعبنا مدعو اليوم للوحدة لمواجهة طاغوت داعش ويهوه، في العراق وسورية وفلسطين المحتلة، خصوصاً أن هذا الطاغوت يلاقي دعماً من قوى دولية وإقليمية، والدعم الأكبر هو العربي - الخليجي لتمكين عناصر هذا الطاغوت من السيطرة على كل سورية الطبيعية، وما وقاحة رئيس الاستخبارات السعودية السابق تركي الفيصل في مغازلة كيان العدو وإعلان استعداده للتوجه إلى مطار تل أبيب، إلا أنموذجاً صارخاً وواضحاً في معركتنا التي نخوضها ضد قوى الشر، وعلى رأسها الكيان الاستيطاني السرطاني في فلسطين المجتلة من جهة، ونظام آل سعود الذي أصبح وجوده ليس خطراً على بلادنا السورية بحسب، بل أيضاً على العالم، ومن يعيش ير.

تونس: تغيب 170 حزباً عن أول اجتماع لهيئة الانتخابات

أكدت مصادر مطلعة في تونس بتغيب 170 حزباً سياسياً تونسياً من بين 194 أمس عن أول اجتماع تنسيقي تعقده الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وأعلنت هيئة الانتخابات أن من بين الأحزاب المتغيبية حركة النهضة الإسلامية والمؤتمر من أجل الجمهورية، فيما حضر 24 حزباً ضمنهم أحزاب من المعارضة والكتل الديمقراطية من أجل العمل والحريات.

وكانت أحزاب المعارضة طالبت بالتمديد في الأجال الانتخابية، الأمر الذي قال عنه رئيس هيئة الانتخابات شفيق صرصار إنه سيكون محل نظر. وفي سياق متصل، أعلن بلاغ لهيئة الانتخابات تعرض منظومة تسجيل الناخبين عن بعد للقرصنة الإلكترونية، واصفة العملية «بالمخطط الممنهج لإفشال الانتخابات».

يذكر أن عدد الناخبين المسجلين الجدد منذ 23 حزيران المنصرم بلغ حوالي 150 ألفاً، وهو رقم ضئيل مقارنة بنحو 4 ملايين شخص تصدّد الناخبين غير المسجلين في تونس، ومن المقرر أن يتوقف تسجيل الناخبين، في 22 تموز، وهو ما تقول عنه أحزاب معارضة إنه حين زمني صغير.

مركز حقوق بحريني يطالب بالإفراج عن الأطفال المعتقلين

طالب مركز البحرين لحقوق الإنسان أميركا وبريطانيا والأمم المتحدة وأوروبا والهيئات الدولية بالضغط على السلطات البحرينية، للإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين في السجون البحرينية.

وأفاد موقع منامة بوست أول من أمس، أن المركز طالب أيضاً في بيان، توفير التاهيل النفسي المناسب بعد الإفراج عنهم، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي تسمح بالانتهاكات اليومية ضد الأطفال؛ ومحاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال؛ والزام الحكومة البحرينية بتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وأعرب المركز في بيانه عن قلقه الشديد إزاء استمرار السلطات البحرينية في استهداف القاصرين دون 15 عاماً، كجزء من حملتها المستمرة على الحركة المؤيدة للديمقراطية في البحرين، معتبراً «احتجاز وسوء معاملة أي طفل من دون سبب، و من دون مراعاة لوضعه النفسي والجسدي والإضرار بمستقبله كطالب، هو انتهاك لعدد من مواد اتفاقية حقوق الطفل».

وذكر المركز بعض الأحكام الصادرة من قاضي الأحداث بحق الأطفال، بسجن عدد منهم بتهمة التجنّب، والتجمّع غير المرخص وأعمال الشغب، فضلاً عن الانتهاكات النفسية والجسدية التي تعرضوا لها، منهم الطفل المعتقل حسين محمد خلف (13 سنة)، والطفل المعتقل محمد منصور عبدالحسين (14 سنة)، والطفل جهاد السميع (11 سنة)، فضلاً عن إصابة الطفل المعتقل إبراهيم أحمد القيدوم (14 سنة)، والذي تمّ كسر ذراعه اليسرى بسبب لجوء الشرطة إلى القوة المفرطة وتمّ نقله إلى المستشفى العسكري لتلقي العلاج، وأفرج عنه في 29 حزيران 2014.

ودان المركز إجبار الأطفال على قضاء أشهر في الاحتجاز من دون إبانة، في الوقت الذي لا يتمّ محاسبة ضباط الأمن المحليين للمحاكمة بتهمة القتل والتعذيب خارج نطاق القضاء، فلا توجد هناك أي معلومات مؤكدة من أن المدانين بتهمة التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء قد قضوا أي مدة في السجن، ولم يتمّ وضع أي ضابط أمن مدان تحت «العراقية القضائية» لأية فترة من الوقت. وأشار المركز إلى توقيف أكثر من سبعين حالة اعتقال للأطفال منذ كانون الثاني 2014. تمّ الإفراج عن بعضهم، بينما لا يزال العديد منهم رهن الاحتجاز.

أمير الكويت ووزير الخارجية المصري يبحثان تطوّرات العراق

بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، مع وزير الخارجية المصري شكري الأوضاع على الساحة الإقليمية، وبشكل خاص التطورات في العراق. واستمع شكري من أمير الكويت إلى قراءته للوضع والتطورات الأخيرة في العراق، وعرض وزير الخارجية موقف مصر منها، مشيراً إلى حرصها على الدفع باتجاه تفاهم وطني عراقي واسع يسمح بمشاركة القوى السياسية والمعلمة للمجتمع العراقي بأسره في العملية السياسية وفي الحكم، في إطار عام من التوافق الذي يسمح بالحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها على كامل أراضيها، وبما يقي المنطقة من التداعيات المحتملة للأوضاع ومن تأثيرها في دولة الكويت.

كذلك جرى تناول الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية في ظل التصعيد الأخير وضرورة وقف العدوان «الإسرائيلي» والتزام اتفاق التهدئة الذي سبق التوصل إليه عام 2012. من جانب آخر، أكد أمير الكويت



الأمير صباح الأحمد خلال استقباله شكري

الدوحة تؤكد توقيف اثنين من مواطنيها في الإمارات بتهمة التجسس

أكدت الدوحة أن اثنين من مواطنيها موقوفان في الإمارات، وذلك بعد أن أفادت صحيفة إماراتية عن اعتقال «عناصر استخباراتية قطرية»، حسبها أفادت وكالة الأنباء القطرية. ونقلت الوكالة، عن مصدر مسؤول في الخارجية القطرية، فإن «دولة قطر لم تبلغ رسمياً بما حدث للمواطنين من قبل دولة الإمارات». وكانت صحيفة «الخليج» قد أفادت أول من أمس أن السلطات

ويعرف أبو عبد الصمد الملا». وذكر المصدر أن السلطات القطرية علمت بتوقيفهما «بعد أن تقدمت عائلتهما بالشكوى لاحتجازهما بمركز الحدود الاستخباراتية قطرية»، حسبها أفادت وكالة الأنباء القطرية. ونقلت الوكالة، عن مصدر مسؤول في الخارجية القطرية، أنه تمّ تكليف سفير قطر لدى الإمارات «بالاتصال مع السلطات المعنية هناك للاستفسار عن مصير المواطنين القطريين حمد علي الحمادي

متظاهرون غاضبون يحاولون اقتحام سفارة العدو في الأردن



المتظاهرون الأردنيون يحرّقون العلم الصهيوني

حاصل مشرات المتظاهرين الغاضبين اقتحام مقر سفارة العدو في عمان، إثر العدوان على قطاع غزة.

وقد اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن الأردنية وطالبوا النظام بإنهاء علاقاته مع كيان الاحتلال، وذلك في أقل رد ممكن من قبل الأردن حيال العدوان المستمر على شعبنا الفلسطيني، فيما اعتقلت السلطات 10 متظاهرين حينما حاولوا عبور

سيا سفارة الاحتلال. وبدأ الأمر عندما انطلق مئات من الشبان مساء بعد الصلاة في ساحة مسجد الكالوتي القريب من السفارة، نحو مقر السفارة الحصين، إلا أن قوات الأمن تمكنت من توقيفهم على بعد 200 من السفارة، بينما حضرت تعزيزات أمنية كبيرة أغلقت

الشارع المؤدي إلى السفارة. ووسط دعوات الشبان إلى استمرار السير نحو السفارة، حضر وزير الداخلية الأردني مازن السكات وحاول تهدئة الشبان الغاضبين وتحدث معهم قائلاً: «رسالتكم وصلت».

غير أن الشبان رفضوا محاوره الوزير الذي قرر مغادرة المكان، وبعد مفاوضات بين قادة الأمن والشبان تم الاتفاق على أن يغادر المحتجون الشارع الساعة الواحدة ليلا والعودة إلى ساحة مسجد الكالوتي الذي يبعد نحو كيلومتر عن مقر السفارة.

تعتبر من المواقع الحسنة في ضاحية الرايية الراقية غربي العاصمة عمان، وتخضع لحراسة أمنية مشددة تمنع بوجوبها سلطات الأمن أي منحج بالوصول إلى محيطها، كما تمنع وسائل الإعلام من التقاط صور لها.

فتح معبر رفح أمام الجرحى الفلسطينيين

فتحت مصر أمس معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة لاستقبال الجرحى الفلسطينيين جراء العملية الجوية التي تشنها «إسرائيل» منذ ثلاثة أيام رداً على إطلاق صواريخ من قطاع غزة، على ما أعلن مسؤول على الحدود.

وأفادت وكالة «أنباء الشرق الأوسط» الرسمية أن المستشفيات في شمال سيناء على الحدود مع قطاع غزة و«إسرائيل» جاهزة لاستقبال الجرحى الفلسطينيين. وأسفرت العملية الجوية التي أطلقتها «إسرائيل» منذ

ثلاثة أيام ضد حركة حماس في قطاع غزة عن سقوط أكثر من 70 شهيداً وبين الضحايا عدد كبير من المدنيين. وكان آياد البرزخ المتحدث باسم وزارة الداخلية في غزة أعلن أن «مصر ابطلت مفتح معبر رفح صباح أمس لنقل جرحى العدوان فقط وادخال مساعدات طبية لغزة».

ومعبر رفح هو المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارج عن سيطرة «إسرائيل»، وتغلّفه مصر ولا تفتحه إلا بصورة منقطعة للحالات الإنسانية، في حين تطالب حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى بإعادة فتحه.